فروع المستوردات ، وسوف ينخفض نمو المستوردات بشكل عام ، ففي حين يتوقع أن ينتعش استيراد المواد الاولية وخاصة تلك التي تخدم صناعات التصدير والصناعات الحربية (بفضل التسهيلات والفائدة المتاحة لهذه الصناعات) ، فانه من المنتظر أن ينخفض استيراد المواد الاستهلاكية ، وكذلك المواد الخاصة بالصناعات الاستهلاكية المحلية(١٠). وكافة الادلة تشير الى أن العام الحالي (١٩٧١) سوف يشهد تحسنا واضحا في أوضاع التصدير . لقد بلغت الصادرات ما قيمته ٤٧٦ مليون دولار في الاشهر الثمانية الاولى من العام ١٩٧٠ ، بينما كانت حوالي ٤٦٢ مليون دولار للفترة نفسها من العام ١٩٦٩ . والسبب وراء هذا النمو الطفيف (٣ ٪) يعود الى انخفاض في حجم تصدير الماس بما قيمته ١٤ مليون دولار (— ١٠ ٪) وفي تصدير الحمضيات بما قيمته ٤ ملايين دولار (أي — ٥ ٪)(١١). غير انه على اساس بعض الاتفاقيات الجديدة يتوقع أن يتحسن تصدير الماس ، وكذلك بالنسبة للحمضيات ، اذ من المتوقع أن لا يكون الموسم كاسدا مثل العام الماضي ، هذا بالاضافة الى الانتعاش الذي طرأ على الصادرات الزراعية الاخرى .

من الواضح أن الاقتصاد الاسرائيلي يحاول دائما في تصديه لمعضلاته الاساسية والدائمة ان يحرك قواه الذاتية ، ويجند كافة الامكانات المتاحة له : ضغط الاستهلاك الخاص ، ضبط الاستيراد ، تشجيع التصدير بكافة فروعه، التحكم بالاسعار والاجور . . الخ . . غير أنه ظل عاجزا عبر السنين عن ايجاد الحلول الحاسمة لمعضلاته الاساسية ، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو التشبث والاصرار على تحقيق الاهداف المتعلقة بمصلحة المجتمع وأمنه كلها ودفعة واحدة . من هنا تركزت القناعة بأن أية عملية اعادة لتوزيع الموارد المتاحة بشكل يتيح تأمين متطلبات الدفاع ، قد توقع توزيع الموارد واستخدامها بسلسلة من الاضطرابات ، تؤثر على تحقيق الاهداف المذكورة . وعلى هذا الاساس فقد لجأ الاقتصاد الاسرائيلي الى منابع اخرى لتأمين متطلبات الدفاع: الضرائب الجديدة، قروض ومعونات جديدة ، الاغتراف من الاحتياطي المتجمع .

المؤشر الثاني : كيف تجابه اسرائيل اعباء الحرب ، وكيف تمول هذا «التأهب العسكري» ذا المستوى العالي جدا ، والفعالية المرتفعة جدا قدرة وتكاليف ؟ في السادس عشر من شهر آب (اغسطس) ١٩٧٠ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اجراءات جديدة لمجابهة المصروفات العسكرية الجديدة ، حتى لا يتعرض « برنامج الدفاع » لأية مخاطر ، تمثلت هذه الاجراءات باعلان ميزانية اضافية على الميزانية المقرة لعام ١٩٧٠/١٩٧١ . بلغت الاضافة ما قيمته حوالي ٣٣٦ مليون دولار ، مخصصة كلها لشؤون الدفاع . وهي تعني رفع الموازنة المقرة بحوالي ١٠ ٪ . وهي ، من ناحية ، ممولة من قروض جديدة خاصة تبلغ قيمتها حوالي ٢١٧ مليون دولار ، ومن ناحية أخرى من الضرائب الاضافية التي فرضت مؤخرا(١٢). كما ان هذه الاضافة تعني ارتفاعا لنسبة الموازنة العسكرية من الموازنة العامة وكذلك من الناتج القومي . تبلغ الموازنة العسكرية للعام الحالي (١٩٧٠/١٩٧١) حوالي ١،٢٥٠ مليون دولار ، أي ٤٠ ٪ من الموازنة العامة ونحو ٢٥ بالمائة من الناتج القومي المقدر . فاذا أضفنا الى الموازنة العامة ، الموازنة الملحقة (والتي هي مخصصة للشؤون العسكرية) لبلغت نسبة الموازنة العسكرية الى الموازنة العامة ٤٥ بالمائة ، ولاقتربت نسبة الموازنة العسكرية من الناتج القومي الى الثلث بدلا من الربع (٣٠ ٪) . هذه النسب تبقى صحيحة اذا اكتفينا بالارقام الرسمية المعلنة ، غير ان الواقع يشير الى أن الاعباء العسكرية تفوق بكثير الارقام المعلنة : المستوطنات التي تقام لشؤون الدفاع لا تحسب موازنتها مع الموازنة العسكرية بل ترد في موازنة وزارة الزراعة والوكالة اليهودية ، شبكات الطرق التي يتم تعبيدها لاسباب عسكرية ، تظهر مصاريفها في موازنة « مجلس الاشغال العامة »، وكذلك بناء الملاجىء ، والحراس في المؤسسات العامة ، كافة هذه الامور وغيرها لا تحسب في المصروفات العسكرية